للنشر الفوري
5 أبريل 2012

للاتصال: أندرو فاراند، afarrand@ndi.org +213555-994-016 في الجزائر العاصمة
روب رونيان ، rrunyan@ndi.org 202-728-5535 1+ في واشنطن

خطوات متواضعة من شأنها أن تضفي مزيدا من الشفافية للانتخابات البرلمانية في الجزائر، حسب وفد المعهد الوطني الديمقراطي

الجزائرالعاصمة، الجزائر - خمسة أسابيع تفصلنا عن موعد الانتخابات، إلا أنه لا يزال أمام السلطات الجزائرية المكلفة بتنظيم الانتخابات والجهات الفاعلة السياسية الأخرى الوقت لاتخاد التدابير التي من شأنها أن تضفي مزيدا من الشفافية على الانتخابات البرلمانية يوم 10 ماي ، وفقا لتقرير صدر اليوم عن وفد دولي لإجراء تقييم لمرحلة ما قبل الانتخابات نظمه المعهد الوطني الديمقراطي (NDI).

يأتي هذا الوفد، الذي بدأ تقييمه يوم 31 مارس إلى غاية اليوم، كجزء من بعثة مراقبة دولية للانتخابات ا التي ينظمها المعهد بناء على دعوة من الحكومة الجزائرية.

وتكمن أهداف الوفد في التعبير عن دعم المجتمع الدولي لحكامة ديمقراطية وانتخابات تعددية تنافسية في الجزائر، وتقديم تقرير حيادي ودقيق حول العملية الانتخابية للجزائريين .

ويرى الوفد أن هناك جوانب إيجابية عديدة تميز بيئة ما قبل الانتخابات. إذ يمكن رؤية في كل من هيئات إشراف جديدة، ودعوة الملاحظين الدوليين وتخصيص حصص لتمثيل المرأة "مؤشرات تلم عن إرادة سياسية أقوى في تنظيم انتخابات أكثر انفتاحا و تنافسا ." هذا ما قالته سارة جونسون من مركز كارتر وأحد أعضاء الوفد.

في الوقت نفسه، يشير تقرير الوفد إلى وجود العديد من التحديات في هذه المرحلة من العملية الانتخابية. "ان عددا من النصوص التنظيمية والإجراءات لا تزال غامضة أو غير محددة"، حسب أحد أعضاء الوفد، أنيس غضبان العضو في الجمعية التونسية لليقظة الديمقراطية. أثار الأشخاص الذين التقى بهم الوفد جملة من الشكاوي حول حالات غير طبيعية في قائمة الناخبين وفيما يخصّ دور لجان الإشراف التي استحدثت مؤخرا ومسؤولياتها إلى جانب صعوبات تسجيل الناخبين.

فضلا على هذا، أشار السيّد غضبان إلى أنّه و"عل الرغم من دعوة الملاحظين الدّوليين إلاّ أنّه ليس هناك حاليا أيّ تدابير تخصّ اعتماد الملاحظين المحليين غير المتحزبين وهذا على الرغم من طلبهم ذلك". تشكل عملية تثبيت نتائج الاقتراع مجالا يمكن لمشاركة المواطنين كملاحظين فيها أن تمنح مصداقية كبيرة للعملية الانتخابية، حسب الوفد.

في أعقاب الربيع العربي وعلى وقع مسار إصلاحي جديد، "يتطلع الجزائريون إلى تغيير حقيقي"، هذا ما قالته كارول جيمس أحد أعضاء الوفد والعضو في المجلس التشريعي لمقاطعة بريتيش كولومبا بكندا. إلا أنّها قالت أنّ المواطنين يشككون في قدرة النصوص القانونية الجديدة لوحدها على الزيادة من شفافية الانتخابات أو إفراز برلمان بمصداقية أكبر وقادر على ممارسة تأثير كبير في عملية الإصلاح. في حين، أشارت إيرينا حاجي أبديتش، رئيسة الجمعية الأوروبية لمسؤولي الانتخابات أنّه يمكن اتّخاذ حاليا خطوات من أجل "الزيادة من ثقة الجمهور في هذه الانتخابات وفي العملية السياسية في الجزائر".

قدم الوفد في هذا التقرير جملة من التوصيات تنطوي على عدد من الخطوات الرامية إلى الزيادة من الشفافية وتشجيع ثقة الجمهور في الانتخابات، يذكر منها:

1. ينبغي أن تفتح السلطات عملية تثبت لمشاركة جميع فئات الملاحظين بما في ذلك الملاحظين المحليين وممثلي الأحزاب السياسية والملاحظين الدوليين وهذا سعيا إلى ثني مخاوف واسعة من أن تشكّل هذه المرحلة من العملية الانتخابية مجالا للتلاعب بالأصوات.

2. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تسمح للمجتمع المدني الجزائري بتنظيم مبادرات تهدف إلى أداء دور الملاحظ خلال الاقتراع وأن توضّح مسار اعتماد الجمعيات وأن تنشر المعلومة على نطاق واسع في الوقت المناسب.

3. ينبغي على الأحزاب السياسية والمواطنين أن يغتنموا الفرص من أجل تحقيق مزيد من الشفافية من خلال على سبيل المثال الحضور إلى عملية فرز الأصوات وتعليق النتائج في مراكز الاقتراع.

4. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تنشر النصوص التنظيمية الحالية ورفع اللبس من النصوص الإجرائية في أسرع وقت ممكن وهذا في إطار شراكة متفتحة مع اللجنتين الوطنيتين للإشراف على الانتخابات ومراقبتها.

5. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابية توضيح الكيفية المتّبعة لتوزيع المقاعد العائدة للنساء وهذا من أجل ضمان أنّ النتائج النسبية المنصوص عليها في القانون قد تمّ تحقيقها وبشكل منصف.

6. ينبغي على الأحزاب السياسية أن تسعى جاهدة لكسب ثقة الناخبين من خلال منصات استجابة وجهود جوارية لتوعية الناخبين وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة في الحملاتظ.

يتكون الوفد من أعضاء من مختلف الجنسيات من بينهم كارول جامس وهي عضو في المجلس التشريعي في مقاطعة بريتيش كولومبيا في كندا وارينا حلجي أبديتش التي قدمت من الوسنة والهيرسك وهي رئيسة الجمعية الأوروبية لمسؤولي الانتخابات وأنيس غضبان، نائب رئيس الاتصالات في الجمعية التونسية لليقظة الديمقراطية وسارة جونسون وهي مدير مساعد مكلّف ببرنامج الديمقراطية في مركز كارتر (الولايات المتحدة)؛ و جيفري انجلند مدير برامج مقيم على مستوى المعهد الوطني الديمقراطي في المغرب.

التقى الوفد في مدينة الجزائر مع ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين والسلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات واللجنة الوطنية للإشراف على واللجنة الوكطنية لمراقبة الانتخابات وقادة المجتمع المدني والأكاديميين ووسائل الإعلام وممثلين عن المجتمع الدولي. كما انتقل الوفد إلى ولايتي الشلف وتيزي وزو حيث التقوا مع قادة الأحزاب السياسية والمرشحين وأعضاء لجنة الإشراف على الانتخابات ناشطين آخرين.

سيتبع بعثة المعهد الوطني الديمقراطي لمرحلة ما قبل الانتخابات إيفاد ملاحظين طويلي المدى ونشرهم. سيبقى هؤلاء الملاحظين في الجزائر إلى غاية يوم الانتخابات وخلال الفترة التي ستلي مباشرة يوم الاقتراع.

جاءت جميع عناصر البعثة وفقا للقانون الجزائري والمعايير الدولية ذات الصلة بملاحظة الانتخابات المقرّرة في إعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات.

ونيابة عن المعهد الوطني الديمقراطي، شكر السيد إنجلند الحكومة الجزائرية والشعب الجزائري لدعوتهم لملاحظة هذه الانتخابات. وأشار إلى أنّ "جميع التوصيات قد تمّ تقديمها في إطار التعاون الدولي أملا في دعم المسارات والمؤسسات الديمقراطية في الجزائر و وتعزيزها".

المعهد الديمقراطي الوطني منظّمة غير حكومية، غير ربحية وغير منحازة، تعمل من أجل دعم المؤسسات الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم من خلال المشاركة المدنية وتأمين الانفتاح والمساءلة ضمن الحكومة. وللمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع التالي: www.ndi.org

###